

تضم 21 عضواً يمثلون وزارات ومؤسسات الدولة ذات العلاقة

«نزاهة»: تشكيل اللجنة العليا لقيادة الاستراتيجية الوطنية



لؤي الصالح

مشروع وطني بامتياز إذ أن نجاحه سيحقق طفرة وفرة نوعية كبيرة في الجهود الوطنية الرامية لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد. وأشار إلى أن ذلك سيكون له مردود بالغ التأثير على موقف الكويت في المؤشرات الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد والتنافسية وبيئة الأعمال. وأضاف الصالح أن «نزاهة» تعول على تضامير وتساند جهود كافة الجهات الوطنية الحكومية والأهلية من أجل تحقيق التنفيذ الأمثل للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وأشاد بالدعم المستمر الذي يوليه مجلس الوزراء لهذا المشروع من خلال حثه لكافة الجهات على التعاون مع «نزاهة» في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

مقر نزاهة

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) الكويتية أمس عن تشكيل اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم 691 لسنة 2019. وقال عضو مجلس الأمناء في الهيئة لؤي الصالح ن اللجنة ترأسها (نزاهة) وتضم في عضويتها 21 عضواً يمثلون وزارات ومؤسسات الدولة ذات العلاقة بتنفيذ محاور ومبادرات الاستراتيجية الوطنية علاوة على عضوية جمعية الشفافية الكويتية ممثلة للمجتمع المدني.

وأضاف الصالح أن اللجنة ستعول بشكل رئيسي عملية الإشراف العام على حسن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وإصدار التوجيهات العامة التي تكفل ذلك واعتماد التقارير الخاصة بحالة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية واعتماد خطط عملها السنوية.

ولفت إلى أن قرار تشكيل اللجنة أسند إلى كل عضو من أعضائها مهمة متابعة تنفيذ الجهة التي يمثلها بما هو مطلوب منها في إطار المحاور والمبادرات التي تضمنتها الاستراتيجية. وأوضح أن «نزاهة» تعمل حالياً على إصدار قرار بتشكيل فرق العمل الفنية والآليات التنفيذية التي ستعول عملية تنفيذ محاور وأولويات الاستراتيجية الوطنية وبذلك تكون الاستراتيجية الوطنية قد انتقلت من مرحلة المشاورات والإعداد إلى مرحلة التنفيذ الفعلي. وأكد أن «نزاهة» ستبذل قصارى جهدها لإنجاح مشروع الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد إيماناً منها بأن هذا المشروع هو

بالتعاون مع مكتب التدقيق الوطني بجمهورية الصين الشعبية

«الحاسبة» يستضيف حلقة نقاشية حول «مكافحة الفساد الإداري والمالي»



طيبة الهاجري

يستضيف ديوان الحاسبة حلقة نقاشية مع مكتب التدقيق الوطني بجمهورية الصين الشعبية حول موضوع «مكافحة الفساد المالي والإداري» وذلك تفعيلاً لاتفاقية التعاون الثنائية المبرمة بين الجهازين، خلال الفترة من 26-28 أغسطس الجاري.

وقالت مدقق إدارة الرقابة المسبقة للشؤون الاقتصادية طيبة الهاجري أن الحلقة النقاشية تستهدف تعزيز التعاون المشترك بين الجهازين وتبادل الخبرات فيما بينهما والاستفادة من المواضيع المتعلقة بأمور مكافحة الفساد المالي والإداري.

وأكدت الهاجري أن الحلقة النقاشية ستتناول عدة محاور منها مفهوم ومجالات الفساد المالي والإداري، الفرق بين الفساد المالي والإداري والملاحظات على الجوانب المالية والإدارية.

وأضافت أن الحلقة ستنتقل إلى المعايير الدولية الصادرة بشأن مكافحة الفساد، بالإضافة إلى أساليب وأدوات اكتشاف الفساد المالي والإداري.

وأشارت الهاجري إلى أنها ستضمن طرق مكافحة الفساد المالي والإداري، وأثر الفساد المالي والإداري، ومقومات نظام الرقابة الداخلية الفعالة لضبط الفساد المالي والإداري، بالإضافة إلى إعداد التقارير الرقابية حول حالات الفساد المالي والإداري.

جدير بالذكر أن ديوان الحاسبة وقع اتفاقية تعاون مع مكتب التدقيق الوطني بجمهورية الصين الشعبية بهدف تنمية وتطوير التعاون بينهما وتعزيز العلاقات المتبادلة، الأمر الذي يسهم في دعم العلاقة المميزة بين دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية.

الشفعة: متابعة التزام الجمعيات التعاونية بضوابط إعلان المناسبات



فهد الشفعة

كما أشار التعميم إلى الاستغناء عن أكثر من شريحة واحدة للمعلن في الوجه الواحد، وأن يحظر إقامة إعلانات استثمارية أو تجارية أو استدلالية عليها وموافقة إدارة التنظيم على موقع الإعلان ومراقبة عدم وضع ملصقات أيا كان نوعها على اللوحات الاعلانية أو الإرشادية وكل ما من شأنه حجب رؤية التعليمات الإرشادية في الشوارع. وشدد على ضرورة اتخاذ كل الإجراءات القانونية حيال المخالفات المشمولة بالتعميم وتحرير المحاضر اللازمة بشأنها وإزالة الإعلانات المخالفة حسب الإجراءات المتبعة بالبلدية.

ولوحة واحدة عند المخرج لموقف السوق المركزي بمرکز الضاحية و لوحة إعلانية واحدة فقط بموقف كل فرع للجمعية في المنطقة. وأكد التعميم ضرورة ألا على أن يقتصر الإعلان على الإعلانات الخاصة بالمناسبات الاجتماعية والأفراح، وأن لا يتجاوز قياس اللوحة الاعلانية عن 4×6، وأن تقام اللوحة على شكل شرائح بكل وجه 6 شرائح، وأن تقام على عمود اسطوانتي لا يقل ارتفاعه عن 2.5م من مستوى سطح الأرض، وأن تكون اللوحة ذات وجهين وأن يكون الإعلان ثابتاً غير متحرك، وأن تكون الإضاءة ذاتية وأتية وثابتة.

أصدر وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشفعة تعميماً إدارياً لكل رؤساء البلديات ومدراء الإدارات المعنية بإفراح البلدية بالمحافظات وموظفيها للالتزام بمتابعة ومراقبة قيام الجهات المختصة ذات العلاقة (الجمعيات التعاونية) بالتقيد بالضوابط المتعلقة بإعلانات المناسبات الاجتماعية والأفراح من حيث الشروط العامة والإشراطات الخاصة المنصوص عليها بالمداد (17) بالفقرة (ب) من القرار الوزاري رقم 172 لسنة 2006 من حيث إقامة لوحة إعلانية واحدة عند الدخـل

دراسة كشفت عن دور وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة حالات الطلاق

تراجع حالات الزواج بين الكويتيين خلال آخر 5 سنوات



قصر العدل

كشفت دراسة حديثة أعدها قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء في وزارة العدل انخفاضاً في عدد حالات الزواج بين الكويتيين في آخر 5 سنوات.

وبحسب الدراسة، جاء عام 2017 بأقل عدد حيث بلغ 8735 حالة، فبلغ إجمالي عدد حالات الطلاق للزواج الكويتي من الزوجة الكويتية خلال الفترة 2007 - 2017 عدد 5926 حالة، وجاء العام 2012 بأعلى عدد لحالات الطلاق بين الكويتيين حيث بلغ 690 حالة.

وبلغ إجمالي نسبة حالات الطلاق للزواج الكويتي من الزوجة الكويتية على مدى 10 سنوات (خلال الفترة 2007 - 2017) نحو 5.9 بالمائة، تتراوح نسبة حالات الطلاق التي تمت لنفس سنة الزواج خلال الفترة 2007 - 2017 للزواج والزوجات الكويتيين بين 4.8 بالمائة لعام 2007.

وجاء أعلاها عام 2012 حيث بلغت 7.3 بالمائة، وانخفضت النسبة في عام 2017 إلى 5.2 بالمائة أي بانخفاض قدره 5 بالمائة عن عام 2016، حسب الدراسة. كما أوضحت الدراسة أن من بين 100 ألف حالة زواج لمواطني من زوجات كويتيات خلال الفترة من 2007 إلى 2017 بلغ عدد حالات الطلاق 5926 حالة خلال عام الزواج.

وركزت الدراسة على عدد من الأسباب الأخرى المهمة ومنها الخيانة الزوجية وغياب الثقة سواء كانت من قبل الزوج أو الزوجة، مُشددة على أن الزواج لا بد أن يقوم على الوفاء والإخلاص والشفقة والاحترام المتبادل بين الطرفين، فإذا حدثت الخيانة بين الطرفين اختل توازن البيت وانعدمت الثقة ودخل الشك في العلاقة وهو الأمر الذي يدفع

للتفكير في الطلاق. كما شددت على أن شبكات التواصل الاجتماعي وعدم العدالة بين الزوجات والأوضاع المالية والمثل والروتين والإدمان والزواج بالإكراه، وعدم سماح الأهل للزوج برؤية المرأة في فترة الخطوبة تعتبر من الأسباب المقدمه لأسباب الطلاق في الكويت. وأشارت الدراسة التي

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الأسباب والعوامل المهمة وفي مقدمتها قانون الأحوال الشخصية رقم (51) لسنة 1984 الذي يعد من أهم أسباب الطلاق في الكويت حيث يشجع المرأة على طلب الطلاق؛ كونها ستحصل على نفقة وسبارة وخدمة وسائق وسكن، وأيضاً حرقتها لدرجة أن بعضهن يتزوجن للحصول بعد ذلك على الطلاق.

«البيئة» خالفت مطاعم ومقاهٍ بالعارضية



تسجيل احدى المخالفات

منطقة العارضية الحرفية لرصد المخالفات البيئية المتعلقة بتراخيص المقاهي والمطاعم ومدى التزامهم بالاشتراطات البيئية. وبيئت الهيئة أنه تم رصد عدد من المخالفات لمقاهي تزاوّل النشاط دون وجود رخصة، كما تم رصد مخالفات تتعلق بالتخلص من الزيوت الناتجة عن المطاعم دون وجود سجلات.

خالفت الهيئة العامة للبيئة عدداً من المقاهي والمطاعم لمزاولة بعضها النشاط دون وجود رخصة، وتخلص بعضها من الزيوت دون وجود سجلات. وشنت لجنة متابعة البلاغات والشكاوى والتغطية الإعلامية لمخالفات الجاهز والغروانية في الهيئة العامة للبيئة، حملة تفتيشية على